SAICM/ICCM.2/5

Distr.: General
17 December 2008

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي
للإدارة الدولية
للمواد الكيميائية

المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الدورة الثانية
جنيف، ١١ – ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩
البند ٤ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية:
الموارد المالية والتقنية اللازمة للتنفيذ

تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة المقدم إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية

مذكرة من الأمانة

١ – يتضمن مرفق هذه المذكرة مقدمة وموجز تنفيذي لتقرير المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة المقدم إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية، عملاً بالفقرة ٢٤ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٢ – وهذه الوثيقة متاحة بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست. بينما يتاح التقرير كاملاً في الوثيقة SAICM/ICCM.2/INF/30، بالإنجليزية فقط.

* SAICM/ICCM.2/1.

240309 K0843005

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

المرفق

تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة المقدم إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية

مقدمة

١ - أنشأ المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في قراره ٤/١[(١)] الذي اعتمده في دورته الأولى برنامج البداية السريعة الذي يهدف إلى "دعم التمكين الأولي من بناء القدرات وتنفيذ الأنشطة في البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال". ويدعو المؤتمر في القرار أيضاً إلى أن يشمل البرنامج صندوق استئماني، والصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتعاون المتعدد الأطراف والتعاون الثنائي، وغير ذلك من أشكال التعاون. كما دعا الحكومات، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص، بما في ذلك الصناعة، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة القادرة على الإسهام في برنامج البداية السريعة، إلى أن تفعل ذلك.

٢ - وأنشأ القرار ٤/١ المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة، الذي يتألف من ممثلين عن حكومتين من كل منطقة من مناطق الأمم المتحدة، وعن جميع المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف وغيرهم من المساهمين في البرنامج. ويستعرض المجلس التنفيذي التقدم الذي يحرزه البرنامج استناداً إلى التقارير المقدمة من لجنة تنفيذ الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة والمشاركين الآخرين في البرنامج، كما يوفر التوجيه التشغيلي لتنفيذ الأولويات الاستراتيجية للبرنامج. وينص القرار ٤/١ على أن يقدم المجلس التنفيذي تقريراً للمؤتمر في دورتيه الثانية والثالثة عن تنفيذ البرنامج وعن عمليات الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة.

٣ - وهذه الوثيقة هي أول تقرير يقدمه المجلس التنفيذي إلى المؤتمر. وهو يهدف إلى المشاركة في إنجاز عدد من المهام التي حددها المؤتمر في الفقرة ٢٤ من استراتيجية السياسات الجامعة للنهج الاستراتيجي. وسيدعم تقرير المجلس الوظائف العامة للمؤتمر وهي "تلقي تقارير من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن التقدم المحقق في تنفيذ النهج الاستراتيجي ونشر معلومات بحسب الاقتضاء" (الفقرة ٢٤ (أ))، "لتقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي بهدف استعرض التقدم المحرز بالمقارنة مع أهداف عام ٢٠٢٠ واتخاذ القرارات الاستراتيجية، ووضع البرامج وترتيب الأولويات وتحديث النهج بحسب الضرورة" (الفقرة ٢٤ (ب))، "وتقديم تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي لأصحاب المصلحة" (الفقرة ٢٤ (د))، "والنهوض بتدعيم القدرات الوطنية لإدارة المواد الكيميائية (الفقرة ٢٤ (ز))، و"وتشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ النهج الاستراتيجي" (الفقرة ٢٤ (م)).

(١) ترد نسخة من القرار ٤/١ في المرفق الأول [للوثيقة SAICM/ICCM.2/INF/30].

٤ - وتنص الفقرة ١٩ من السياسات الجامعة للنهج الاستراتيجي على ضرورة أن يتضمن النهج الاستراتيجي "تعبئة الموارد المالية الإضافية على الصعيدين الوطني والعالمي، بما في ذلك من خلال برنامج البداية السريعة... والتعجيل بتعزيز القدرات والإمكانيات لتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي"، وفي هذا الصدد، سيساعد تقرير المجلس عن البرنامج المؤتمر على إنجاز مهامه" والعمل على ضمان توافر الموارد المالية والتقنية اللازمة للتنفيذ" الفقرة ٢٤ (ح))، و"تقييم أداء التمويل للنهج الاستراتيجي" الفقرة ٢٤ (ط)).

٥ - وقد تم تناول إعداد هذا التقرير أثناء الاجتماع الثالث للمجلس يومي ٨ و٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. وقامت الأمانة، استناداً إلى توجيه المجلس، بوضع مشاريع للتقرير جرى استعراضها أثناء المؤتمرات التي عقدت عن بُعد في ٢٦ أيلول/سبتمبر و٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وتم الانتهاء من التقرير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ حتى تتسنى ترجمته ويتاح للاطلاع عليه قبل عقد الدورة الثانية للمؤتمر بوقت كاف. وبالتالي فهو يقدم المعلومات المتاحة حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وخاصة فيما يتعلق بمستوى المساهمات وحالة مشاريع الصندوق الاستئماني. وسترد المعلومات المستكملة في الوثيقتين SAICM/ICCM.2/5/Add.1 وSAICM/ICCM.2/INF/8 اللتين ستصدران في وقت قريب قبل بداية الدورة الثانية للمؤتمر.

أولاً - موجز تنفيذي

٦ - شرعت أمانة النهج الاستراتيجي في أيار/مايو ٢٠٠٦ في وضع الترتيبات المتعلقة بإنشاء برنامج البداية السريعة وصندوقه الاستئماني. وفيما بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وآب/أغسطس ٢٠٠٨ عُقدت خمس جولات لطلبات المنح من البرنامج.[٢] وبقي تشغيل وإدارة البرنامج قيد استعراض وتوجيه المجلس التنفيذي، الذي عقد ثلاث اجتماعات سنوية، ولجنة تنفيذ الصندوق الاستئماني التي عقدت ستة اجتماعات سنوية.[٣]

٧ - ويوفر المجلس التنفيذي توجيهاً تشغيلياً للبرنامج، بما في ذلك أهلية الحصول على المساعدة من الصندوق الاستئماني، وتوجيهاً فيما يتعلق بالأمور الإدارية، وتحديد المساهمات المقدمة للبرنامج. كما اعتمد المجلس خطة عمل للبرنامج. وعقب كل جولة للطلبات التي تقدم للصندوق الاستئماني، تقوم لجنة التنفيذ باستعراض وتقييم الاقتراحات التي تقوم الأمانة بفرزها بهدف استكمالها وتقدير أهليتها للحصول على المساعدة. وعلاوة على ذلك توفر لجنة التنفيذ التوجيه بشأن عملية تقديم الطلبات للصندوق الاستئماني، بما في ذلك ما يتعلق بنماذج الطلبات والمبادئ التوجيهية الخاصة بها، كذلك التوجيه المتعلق بترتيبات تنفيذ المشاريع، بما في ذلك رصد وتقييم المشاريع. وتقوم اللجنة برصد تنفيذ مشاريع البرنامج التي يمولها الصندوق الاستئماني وتقدم تقارير للمجلس التنفيذي عن حالتهما.

---

(٢) لا يتضمن هذا التقرير معلومات عن الجولة السادسة للطلبات، المقرر اختتامها في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وستعرض المعلومات المتعلقة بالجولة السادسة في الوثيقة SAICM/ICCM.2/5/Add.1.

(٣) لا يتضمن هذا التقرير معلومات عن الاجتماع الرابع للمجلس، المقرر أن يعقد يومي ٢٣ و٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كما لا يتضمن معلومات عن الاجتماع السابع للجنة تنفيذ الصندوق الاستئماني، المقرر عقده يومي ١٦ و١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٨ - ومنذ عام ٢٠٠٦، تلقى الصندوق الاستئماني تعهدات بمبالغ تبلغ قيمتها ما يقرب من ٠٠٠ ٢٤٤ ١٦ دولار من ٢١ جهة مانحة. وعلى مدى الجولات الخمس لتقديم الطلبات التي تمت حتى الآن، وافقت لجنة تنفيذ الصندوق الاستئماني على مشاريع قيمتها ٢٥٢ ٠٢٠ ١٤ دولار. وابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بلغت موازنة الصندوق التقريبية، بما في ذلك التعهدات التي لم تدفع بعد والرسوم الإدارية التي تدفع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وقدرها ٥ في المائة بوصفه الأمين على الصندوق، ٧٣٥ ٣٢١ ١ دولار تقريباً. وابتداء من أيار/مايو ٢٠٠٨ أعلنت خمس حكومات، ورابطة صناعية واحدة، وسبع منظمات حكومية دولية عن مساهمتها للبرنامج عن غير طريق الصندوق الاستئماني من خلال استخدام نموذج الإعلان الرسمي والإجراء الذي وضعه المجلس التنفيذي. وتتألف هذه المساهمات من مساهمات مالية وعينية تقدم لبرامج ثنائية لإدارة المواد الكيميائية، ومشاريع وأنشطة تدعم أهداف البرنامج وأولوياته الاستراتيجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وابتداء من أيار/مايو ٢٠٠٨ وصلت المساهمات المالية والعينية المحددة كمياً إلى مبلغ إجمالي قدره ٤٠٠ ٦٩٠ ٢٣ دولار. كما قدمت أيضاً مساهمات عينية إضافية غير محددة كمياً تتمثل فيما يبذله الموظفون من وقت في العمل وموارد أخرى للبرنامج وتنفيذ المشروع.

٩ - وطوال الجولات الخمس لتقديم الطلبات للصندوق الاستئماني، تلقت الأمانة ١٦٩ اقتراحاً لبرامج. ووافقت لجنة تنفيذ الصندوق الاستئماني على ٧٤ مشروعاً بلغ إجمالي تمويلها ٢٥٢ ٠٢٠ ١٤ دولار، ستنفذها ٦٠ حكومة وسبع منظمات مجتمع مدني وتشمل أنشطة في ٧٣ بلداً، منها ٣٤ بلداً من أقل البلدان نمواً ومن البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وبالإضافة إلى ذلك أوصت اللجنة بمزيد من التطوير لـــ ٤٤ مشروعاً كما أوصت باستئناف تنفيذها. وابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، نفذ ٣٢ مشروعاً ويبدأ تنفيذ ١٤ مشروعاً عقب انتهاء الاتفاقات المتعلقة بالترتيبات الأولية لإدارة المشروع، وهناك ١٨ مشروعاً تنتظر الموافقة المشروطة وإعداد الصكوك القانونية النهائية قبل المضي في تجهيزها، منها ١٧ مشروعاً تمت الموافقة عليها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

١٠ - وعقب التأخير الذي واجه بداية إكمال الترتيبات الإدارية والقانونية في عام ٢٠٠٧، يجري الآن تنفيذ الجولة الأولى والجولة الثانية من المشاريع، مع الاقتراب من انتهاء تنفيذ بعضها. وابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بدأت جميع مشاريع الجولة الأولى تحرز تقدماً بما يتماشى مع خطط العمل والأهداف التي وضعت لها. وبدأ تنفيذ ١٩ مشروعاً من بين ٢١ مشروعاً تمت الموافقة عليها في الجولة الأولى، في حين بقي مشروعان في انتظار انتهاء الاتفاقات بين الوكالة المنفذة ومقدمي المشاريع أو ريثما يتم مزيد من التنسيق والإعداد على الصعيد الوطني.

١١ - وقد تأخر تنفيذ المشاريع التي تمت الموافقة عليها في الجولتين الثالثة والرابعة بسبب استحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة لنماذج صكوك قانونية جديدة في عام ٢٠٠٨. وهذه النماذج تم الانتهاء منها في آب/أغسطس ٢٠٠٨، إلا أنه يجري الآن إتمام الترتيبات المتعلقة بمشاريع الجولتين الثالثة والرابعة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وافقت لجنة التنفيذ، أو وافقت بشروط، على مشاريع جديدة قدمت خلال الجولة الخامسة. وعقب تأكيد الاتفاقات ذات الموافقة المشروطة ستوقع الاتفاقات مع مقدمي الطلبات ووكالات تنفيذ المشروع لكي يبدأ التنفيذ في عام ٢٠٠٩.

١٢ - ويشمل الدور الداعم الذي تقوم به الأمانة لبرنامج البداية السريعة توفير الخدمات التي تقدمها الأمانة لاجتماعات المجلس التنفيذي ولجنة تنفيذ الصندوق الاستئماني، وتوفير الدعم الإداري للصندوق الاستئماني، وفرز الاقتراحات المقدمة للمشاريع لاستكمالها وتقييم أحقيتها وتقديم التوجيه لأصحاب المصلحة لدى المبادرة باقتراح المشاريع. وفي حين أن المفوضية الأوروبية توفر حالياً دعماً مالياً لوظيفة واحدة في الأمانة، فان استمرار الوظيفة يتوقف على تقديم مساهمات أخرى من المانحين لتغطية النفقات في السنوات التالية. وفي ضوء استمرار تزايد حجم المشاريع والزيادة الموازية في عبء العمل الواقع على الأمانة، ستقترح الأمانة أن تنظر الدورة الثانية للمؤتمر، في توفير موارد إضافية من الموظفين وذلك لدعم عمليات البرنامج.

١٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، اعتمد المجلس التنفيذي خطة عمل تحدد استراتيجية لحشد الموارد بغية المساعدة على ضمان استدامة البرنامج، بما في ذلك من خلال تجديد موارد صندوقه الاستئماني على أساس مستمر ومنصف يضم أكبر مجموعة ممكنة من المانحين. وقرر المجلس التنفيذي أن يصل هدف جمع الأموال للصندوق الاستئماني إلى تحقيق معدل سنوي للنمو يتراوح ما بين ٥ و١٠ في المائة زيادة على ما يقرب من ٦ مليون دولار وردت في عام ٢٠٠٦. ويعتبر الأداء مقارنة بجمع الأموال وإنجاز الأهداف إيجابياً. أما خطط العمل الاستراتيجية والأهداف الأخرى، بما فيها على الأخص توسيع قاعدة المانحين وزيادة عددهم، فما زالت تمثل تحدياً أكبر.

١٤ - ومنذ إنشاء برنامج البداية السريعة، اكتسب المجلس التنفيذي ولجنة التنفيذ وأمانة النهج الاستراتيجي وأصحاب المصلحة خبرة وألَمَ بوجهات نظر بشأن عدد من القضايا المتعلقة بالسياسات والتشغيل. ووفر المجلس التنفيذي التوجيه المتعلق بالتشغيل، بما في ذلك من خلال اعتماد خطة عمل برنامج البداية السريعة، ومسائل مختلفة تشمل التعرف على المساهمات المقدمة للبرنامج عن غير طريق الصندوق الاستئماني وأحقية مقدمي الطلبات في التمويل من الصندوق الاستئماني. كما ناقش المجلس مسائل تتعلق بالسياسات من قبيل نطاق أنشطة التمكين. ووفرت لجنة تنفيذ الصندوق الاستئماني التوجيه التشغيلي بشأن عملية التقدم بطلبات تمويل البرامج وعمليات تنفيذ البرامج، بما في ذلك تطوير المواد المتعلقة بالطلبات ووثائق التوجيه، والإشراف على تنفيذ المشروع ووضع قواعد للرصد والتقييم المستقلين.

١٥ - وأثناء الاجتماعات والمشاورات الإقليمية رحب كثير من أصحاب المصلحة بالبرنامج وأدلوا بتعليقات إيجابية تتعلق بكفايته. ودعا البعض إلى توفير مزيد من الموارد، وإلى زيادة التمويل المتاح لكل برنامج ولكل بلد وإلى النظر في إطالة فترة البرنامج. ورأت بعض الحكومات المانحة أن الاقتسام المنصف للأعباء شرط مسبق للإبقاء على مساهماتهم للبرنامج. ولاحظوا أيضاً أن الاعتماد على عدد محدود من المانحين الرئيسيين يعرض البرنامج لمخاطر تذبذب التمويل وانخفاضه.

١٦ - ووافق المجلس التنفيذي على تقديم توصيات للمؤتمر لكي ينظر فيها في دورته الثانية، تتضمن وضع ترتيبات لاجتماعات المجلس التنفيذي، وموارد موظفي الأمانة اللازمة لخدمات البرنامج، وقاعدة المانحين والاستقرار المالي للصندوق الاستئماني، والدروس المستفادة أثناء المرحلة الأولية من البرنامج.